على ما يبدو اصروا على الاحتفاظ بهذه المكتسبات ودفعها خطوة اخرى على طريق العمل النقابي المنتظم فتقدموا بعد بضعة اشهر الى السلطات البريطانية باشعار تأليف جمعية عمالية مستقلة باسم جمعية العمال العربية الفلسطينية ومقرها الرئيسي مدينة حيفا. واحتاج الامر، من جانب سلطات الانتداب البريطاني الى حوالي سنةونصف للموافقة على هذا الطلب واعلن رسميا في ٢١ اذار ١٩٢٥ قيام جمعية العمل العربية الفلسطينية. ورغم البداية المتواضعة لهذه الجمعية ـ ٣٠ عضوا فقط ـ الا ان اعداد المنتسبين اليها ازدادت بشكل ملحوظ بعد انضمام مجموعة كبيرة من عمال سكك الحديد العرب، الذين انسحبوا من النقابة التابعة للهستدروت الى صفوفها، وقفز الرقم الى ٢٠٠ عضوا.

تركز نشاط الجمعية في حيفا، ولم تكن لها فروع سوى في مدينة يافا، وتمكنت من استقطاب عدد من العمال العرب العاملين خارج السكك الحديدية. ونجحت عام ١٩٢٧ في تنظيم عدد من الاضرابات وكانت الجمعية تقبل كل عضو ينتسب اليها بغض النظر عن مهنته.

لم يرق هذا النشاط النقابي ـ على محدوديته ـ للقوى البورجوازية المرتبطة بالقيادات القومية التقليدية العربية. وسعت بدورها، الى تطويق العمل النقابي والالتفاف حولة خشية تطور وعي طبقي عربي في فلسطين يهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية وهيمنتها على الجماهير العربية الفلسطينية.

ففي عام ١٩٢٣ ظهر في نابلس «حزب العمال العرب» دعا اليه احد كبار اصحاب العمل ولم يكن يضم في هيئته الادارية اي عامل. وقد استطاع هذا الحزب، في اواسط العشرينات استقطاب حوالي ٥٠٠ من العمال العرب تركزت نواتهم الرئيسية بين عمال معامل الصابون وعمال المشاغل الحرفية. وتبع ذلك عدة محاولات بورجوازية لاقامة تنظيمات نقابية في المدن الفلسطينية الرئيسية (يافا وحيفا والناصره) كانت تضم في صفوفها العمال وارباب العمل جنبا الى جنب، واتخذ بعضها ايضا طابعا طائفيا (اسلامي / مسيحي) الامر الذي يعكس مدى اصرار البورجوازية الفلسطينية ـ حديثة العهد والضعيفة بحد ذاتها ـ على تمييع اي توجه نقابي عمالي وبالتالي افشاله او احتوائه وتفريغه من اي مضمون طبقي.

وبدوره ايضا اهتم الحزب الشيوعي الفلسطيني (تأسس عام ١٩١٩) بمسألة تنظيم العمال العرب وذلك من خلال سعيه لاقامة جبهة عمالية عربية